

مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية

في هذا العدد :

- إنتاج الايديولوجيات وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني
  د. جورج قرم
- رؤية ثانية للمشكلة الطائفية
  كميل داغر
- هنري كيسنجر والردع : الحروب المحدودة
  أمين هويدي
- الخصائص المشتركة في التطور الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي
  د. فاضل عباس مهدي
- تقرير عن الرواية
  جورج لوكاش

العدد : ١١ السنة الرابعة عشرة . أيلول . سبتمبر ١٩٧٨

رؤية ثانية للمشكلة الطائفية

كميل داغر

ان هيئة تحرير المجلة اذ تؤكد التزامها بالخط السياسي العام للحركة الوطنية في لبنان ، تود ايضا ان تؤكد التزامها الثابت بحرية الراي والحوار والصراع الفكري بين الوطنيين والتقدميين ، وتعتبر ذلك امرا حيويا من اجل ارساء الاسس المتينة لانتصار الثورة العربية الشاملة .وهي ضمن هذا المنظور تنشر محاضرة الاستاذ كميل داغر وتدعو اصدقاءها وقراءها الى مناقشة هذا الموضوع مناقشة علمية رصينة .

« دراسات عربية »

لم (★) تكن الحرب الاهلية الاخيرة الوحيدة في تاريخ الانفجارات داخل المجتمع اللبناني التي تتخذ طابع الاقتتال الطائفي ، سبقتها منذ اربعينات القرن التاسع عشر ، مرورا بحرب عام ١٨٦٠ ، ووصولا الى صدام عام ١٩٥٨ مجموعة من الحروب الاهلية المشابهة من حيث شكلها الطائفي رغم التفاوت والاختلاف في الاسباب والظروف . وهو امر يدفع الكثيرين الى اليأس من امكان الخروج على هذا الواقع الذي يكاد يساوي لديهم قدرا مأساويا ينيخ بحتمية شروطه ومفاعيله على لبنان متحولا به الى مناخ الاسطورة .

ان الواقع هذا الذي دمغ مختلف حالات الانفجار القصوى منذ ـ ١٣٠ عاما

(★) محاضرة القيت في اتحاد الكتاب اللبنانيين في ١٣ تموز ١٩٧٨ .

الى الآن بميسم الطائفية يدفعنا الى التساؤل جديا حول مدى جبرية هذا الشكل من الصراع . اكثر من ذلك ، مدى جبرية تحول الشكل هذا الى جوهر ، ومن اوما المسؤول عن ذلك . الا يمكن الخروج من دوامة الحروب الطائفية الى صراعات من نوع اخر تؤدي بالمجتمع اللبناني الى جادة التقدم والحداثة ، الى الخلاص من الارث الطويل المضني وترسباته الواعية واللاواعية ؟ الا يمكن ان نشهد تحولا حقيقيا في مواقع القتال ، وفي توزع القوى خلف الاستحكامات والمتاريس ، بحيث يقف في المعسكر الواحد فلاحو العاقورة والنبطية ، زغرتا وتبنين ، ريفون والمختارة ، الى جانب عمال شكا وطرابلس، نهر الكلب والغازية وكل لبنان ، بمواجهة اعدائهم جميعا في خنادق البرجوازية اللبنانية التابعة والعميلة ؟

لا بد ان هذا الاحتمال وارد حين يتم الخروج من دائرة الخرافة الى التعامل مع الوضع اللبناني كواقع يمكن تحديد معطياته وتعيين تناقضاته تعيينا صحيحا واستشراف الامكانات الفعلية لعملية تحويله .

وهو امر يطرح في المقدمة مسألة العامل الذاتي من حيث :

١ ــ دوره حتى الآن في اذكاء الشكل الطائفي واطغائه على الصراع .

٢ ــ الدور الذي يمكن ان يلعبه في رفض التعامل مع ذلك الشكل على انه قدر لبناني ، وفي مواجهة ارضيته كواقع ممكن بل واجب التغيير .

العامل الذاتي هذا هو مسألة القيادة ، القيادة كما عرفتها السنوات الخمس الاخيرة ، بدءا بمعارك ايار ٧٣ ووصولا الى الآن ، والقيادة كما يفترض ان تكون . والقيادة هي هنا الخط السياسي العام والتكتيكات والتحالفات والممارسات اليومية . وسوف نتناول هذه القيادة في معسكري الصراع ، وما تحتله من مواقع فعلية ، وما تعبر عنه من مصالح .

طبعا يحب البعض ان يقدم على مسألة القيادة او العامل الذاتي في فهم المرحلة العصابية التي يعيشها لبنان ، فهمه الخاص للعامل الموضوعي الذي بدا معه كما لو كان ينتج بالضرورة ، وبصورة محتومة ، هذا الشكل الحصري من الصرا ع. دشنت هذا الفهم مجلة الحرية ، وما ومن تمثل ، عقب احداث ايار ٧٣ مباشرة ، وبالتحديد في عدد ١١ حزيران من ذلك العام الذي اطلق مقاله الاساسي اذ ذاك مفهوم الطائفة ــ الطبقة قائلا من بين ما قال : « ان الطبقات الاجتماعية اللبنانية لها ايضا لون طائفي غالب . غلبة الانتماء الطائفي المسيحي على الطبقات البورجوازية والمتوسطة وغلبة الانتماء الاسلامي على الطبقات الكادحة من باعة وكسبة وعمال صناعة وارض » . وقد انطلق من هذا التحليل

لاعتبار « الصراع الوطني والاجتماعي يعبر عن نفسه بالدرجة الاولى على شكل صراع طائفي وحروب اهلية طائفية » (١) . هكذا لم يعد من فرصة او مجال الا الى هذا المآل . وهو بذلك « تنبأ » تماما ، ان لم يكن بالحرب الاهلية الاخيرة ، فبالطابع الذي اتخذته . الا ان هذا التنبؤ لم يكن ناتج فهم علمي موضوعي مجرد ، بل عملية اضفاء ، لا بل اسهام عملي في تحقيق التنبؤ المذكور كما سنرى لاحقا . ونحن اذا سلمنا بالتحليل ذلك ، فسوف تكون الحروب الاهلية القادمة هي الاخرى من هذا النوع، ما دامت حرب السنتين لم تغير الواقع اللبناني كما فهمته الاطروحة المشار اليها ، كما لم تؤد الى اعادة اصحاب تلك الاطروحة ومتبنيها الكثر النظر فيها باتجاه تخطيها .

ان الانطلاق من المقال المكتوب في حزيران ١٩٧٣، الذي مثل وجهة نظر احدى المنظمات الاساسية في الحركة الوطنية اللبنانية الرسمية ، له اهميته القصوى ، لان جوهره ما يزال الى الآن يحكم الخط العام للحركة تلك بمجملها في فهمها للواقع اللبناني وفي تعاملها معه ، كما يحكم تحليلات الكثير من المثقفين الوطنيين وبعضهم تكلم من على هذا المقعد بالذات في مناسبات سابقة، ومن ضمن الفهم المذكور . الا انه اذا كان مقال المجلة تعميميا جمع المسيحيين كلهم في سلة واحدة ، فان كتابات المثقفين اولئك وادبيات الحركة الوطنية الرسمية خرجت اجمالا من التعميم الى التخصيص فتمحورت تحليلاتها حول الموارنة بصورة حصرية ، والامتيازات المارونية والغلبة المارونية ، وانطلاقا من كلمة الموارنة بالتحديد حول اشتقاقاتها وصيغها الكثيرة كما سنبين في ما بعد .

لسنا هنا في وارد الدفاع عن اي امتيازات طائفية او تبريرها او تزيينها. على العكس من ذلك ، نطمح الى اقتلاعها من الجذور . ولكي نستطيع الوصول بالضبط الى تلك الجذور ، لا بد من تعيين حقيقة تلك الامتيازات ومن هي القوى البشرية التي تطالها عمليا داخل الطائفة المارونية بحيث يتم ضبط خط الرماية واطلاق النار في الاتجاه الصحيح .

حين يجري الحديث عن تلك الامتيازات في اوسع الاوساط الوطنية تنسب الى الموارنة عموما كما لو كانوا يشاركون فيها جميعا وبلا استثناء، عبر قنوات توزيع الثروة ضمن النظام اللبناني . ويعتقد منظرو هذا الفهم المزيف والبعيد كل البعد عن ابسط مقومات الدقة انهم اكتشفوا « الكيمياء التي قالوا ولم تصب » وانهم وجدوا مكمن الداء ، ولم يبق غير تجميع اوسع جبهة ضد هؤلاء الموارنة المتازين وامتيازاتهم من اجل اعادة التوازن . وليس الامر مقتصرا على معظم حملة الفكر القومي المثالي الذين يستبعدون الموارنة

---

(١) الحرية ١٩٧٣/٦/١١ .

من العروبة ، ولا على غلاة الطائفيين، بل ينسحب كذلك الى الكثير من « ثالمي النصل الثوري » للمادية الجدلية الذين يحاولون ان يقنعونا ان فهمهم للمسألة الطائفية تطبيق خلاق للطريقة الماركسية في التحليل . فمن رؤية الطوائف في لبنان « قنوات للعمالة ولتوزيع المداخيل » يتوصلون ـ كما فعل الاستاذ فواز طرابلسي (الحرية ٣ تشرين اول ٧٧) ـ الى رؤية اقلية طائفية وقد انخرطت في ما يسميه المشروع الصهيوني الذي افلت من عقاله حسب تعبيره، والذي « يتلخص في اعتبار ان الاقلية ـ وهي هنا الموارنة ـ تملك ضمانة وحيدة ضد تعرضها للاضطهاد ، وهذه الضمانة هي ان تتولى هي اضطهاد الاكثرية » (اي بقية الطوائف) (٢) .

من ضمن هذا التحليل الذي يكثر فيه الاستشهادات الماركسية ، لا ليدخل في جوهرها ، او ليمتص كما يقول مونتاني نخاعها الجوهري ، بل ليصب راسا في الفكر الديني بذريعة « استكشاف الجوهر الثوري » في الدين ، يرى الاستاذ طرابلسي ضرورة « مجابهة دين الحكام بدين المحكومين ، دين الشبعانين بدين الجياع » (٣) . ونحن ، عدا اننا ننظر الى الماركسية كالنظرية التي تفارق كل علاقة بالدين شكلا وجوهرا ، لا بل تؤكد نفسها بالتناقض مع كل دين ، وهنا يكمن جانب اساسي من فهمها الثوري للعالم ومن طموحها لتغيير هذا العالم على ضوء ذلك الفهم ، فاننا نتساءل بأي سحر ساحر او شعوذة مشعوذ تحول الموارنة اولئك الى طائفة حاكمة بينما الطوائف الاخرى تنكفيء الى وضع المحكومين ، طائفة شبعانين ازاء طوائف الجياع والمحرومين! كيف تحول طانيوس بو حبيب الذي توفيت طفلته الثانية عشرة بعد ايام من ولادتها لانه لم يستطع ان يؤمن لها الحليب والطبيب ، الى حاكم لرفيق غندور وصائب سلام وآل العلي وعسيران ، والى شبعان متخم ازاء جوع وحرمان موسى الصدر ونجيب صالحة ونجيب علم الدين ! هذا مع العلم ان في الطائفة المارونية عشرات الالوف من الطوانسة ، اذا لم يكن اكثر ، بينما في الطوائف الاخرى الوف الفنادرة والعسيرانات والصواليح، اذا لم يكن اكثر .

ان الماركسية لا تنظر من خرم الابرة ولا بالعدسات المكبرة ، بل ترى بالعين المجردة ، وعن كثب ، وهي بالتالي براء من كل التعويذات السحرية والاضاليل والذرائع والاوهام . ولو كان كارل ماركس في لبنان عام ١٨٤٨ او ١٨٥٨ او ١٩٧٨ بدل انكلترا الثورة الصناعية ، لاصر على ان يبدأ بيانه الشيوعي بالقول : « ان تاريخ كل مجتمع الى يومنا هذا لم يكن سوى تاريخ صراع بين الطبقات » . وبالطبع ، لن تكون الطائفة المارونية شذوذا على القاعدة ولا كشكولا عجائبيا يطمس الفوارق بين الطبقات ما ان تجتمع في اطاره

---

(٢) الحرية ١٩٧٧/١٠/٣ ص ٤٠ ـ ٤١ .

(٣) حرية ٧٧/١٠/٣ ص ٣٩ .

الجهنمي ، او السماوي ، لا فرق ، او كيمياء خرافية تحول كل ما تلامسه ذهبا ، ويبقى كل ما في غير متناولها قذى وترابا ! الطائفة المارونية خليط متنافر من الطبقات المتنافرة ، تماما كغيرها من طوائف لبنان . لا بل يمكن القول ان التمايز الطبقي داخلها اكثر حدة احيانا مما في طوائف اخرى ، ناهيك عن التمايز بين مناطق تواجدها التي تقترب اكثر فاكثر من التخلف الشديد والبؤس كلما جرى الابتعاد عن مثلث بيروت المتن كسروان ،علما انه حتى المثلث المذكور ليس بريئا من الكثير من ذلك التخلف وذلك البؤس رغم انف « قنوات العمالة وتوزيع المداخيل » .

في اعلى الهرم الماروني ـ اذا صح التعبير ـ تتربع طبقة البورجوازيين الكبار من راسماليي الصناعة والتجارة والارض ، وهي نسبيا اكبر عددا منها في الطوائف الاخرى لاسباب عديدة من بينها ظهورها السباق في مناطق التواجد الماروني بفعل الانتفاضات الفلاحية التي وجهت ضربات صارمة للاقطاع الماروني في القرن التاسع عشر وافسحت في المجال امام بدء تشكيل رأسمالية تجارية وصناعية ، زائد العلاقة الوثيقة التي قامت منذ ذلك الحين بين تلك الرأسمالية النامية وفرنسا الراسمالية ، فالهجرة الواسعة في صفوف الموارنة بعد مذابح ١٨٦٠ ، والاموال التي كانت ترسل الى الاهل في البلاد ، او يعود بها بعض من تسنى لهم جمع ثروات متفاوتة في الضخامة يفتحون بها مشاريعهم الخاصة ، لا سيما في حقل التجارة والمضاربة العقارية ، يضاف الى ذلك عوامل اخرى على رأسها تسهيلات الانتداب الفرنسي الذي دام اكثر من عشرين عاما .

الى جانب البرجوازية الكبرى ثمة طبقة وسطى شهدت تناميا نسبيا ملحوظا في صفوف الموارنة ، لا سيما في الخمسينات واوائل الستينات مع التوسع الذي عاشه نمط انتاج الخدمات وقطاع الوظيفة في تلك الفترة، هذه الطبقة دخلت في ازمة عميقة منذ النصف الاول من السبعينات مع ازمة النظام اللبناني بمجمله، حتى انجوزف شادر النائب السابق لرئيس الكتائب اطلق صيحات الذعر والانذار قبل اسابيع من افتتاح الحرب الاهلية وهو يراها تنحدر سريعا باتجاه صفوف البورجوازية الصغيرة والطبقة العاملة ، ويشتد تحول اقسام واسعة منها نحو العسر والاملاق وحتى البؤس .

اما الطبقة الاوسع في صفوف الموارنة فيحتشد فيها مئات الالوف من صغار البورجوازيين المفقرين المتراوحين بين التجارة الصغيرة والوظائف الدنيا والحرف والملكيات الصغيرة للارض في الريف الماروني ، وقد شهدت مع تعاظم ازمات النظام نزوحا واسعا في العشرين سنة الاخيرة نحو المراكز العمالية التي استقطبت الالوف من فقراء الموارنة ، من شكا وسلعاتا مرورا بعمشيت وجبيل ونهر ابراهيم والصفرا وطبرجا وصولا الى نهر الكلب فالمكلس واماكن

اخرى . ولقد كانت سنوات ما قبل الحرب تعطي صورة عن مخاض عميق وتحركات طبقية متعاظمة من اقصى الارياف حيث صغار المزارعين والعمال الزراعيون البؤساء ، حتى اعماق المصانع والمشاغل والمحترفات . وانه لمعبر ان يكون بدء الحرب الاهلية في نيسان ١٩٧٥ قد ترافق مع اضراب عمالي ضخم شارك فيه المئات من العمال الموارنة في سواحل كسروان (طبرجا ـ الصفرا) واصلين به الى الاحتلال المعملي والاعتصام في مواجهة ارباب العمل الموارنة الذين لم يجدوا بدا من استقدام عدد كبير من مسلحي الكتائب والطاشناق لقمع التحرك المشار اليه وخنقه . ولا يتمالك المرء ان يتساءل ازاء ذلك كيف جمع المنظرون للامتيازات الطائفية بين النار والماء ، بين اصحاب معامل طبرجا ـ الصفرا وعمالها المنهوبين ، بين فلاحي وطى حوب وميفوق ورهبنة شربل قسيس في سلة واحدة هي سلة دين الشبعانين ودين الحكام ، وهم يتناولون تلك الامتيازات بالتحليل وطرح الحلول .

طبعا لايمكن لاحد ان يتجاهل وجود امتيازات فعلية يتمتع بها فريق صغير جدا من الموارنة ، فريق ماصي دم فقراء الموارنة قبل فقراء الطوائف الاخرى ، لا بل اكثر مما فقراء الطوائف الاخرى . اني ارى انيابهم في رقاب الفلاحين محاصي دير حوب وظهورهم المنحنية ، قبل ان اراها في رقاب شيعة بنت جبيل او النبطية او في اي مكان آخر ، لا بل لكي اراها افضل في رقاب هؤلاء . اراها اولا في اعناق عمال شكا وسلعاتا والصفرا ونهر الكلب لكي استطيع ان اراها افضل في اعناق بقية عمال لبنان .

الا ان رؤية الانياب الحادة تلك ومواضع انغرازها الاكثر عمقا ، لا تمنعني من رؤية الامتيازات الطائفية الموجودة فعلا ، ولكنها ليست ملك النعاج المارونية المذبوحة من الوريد الى الوريد على يد البورجوازية المارونية بالذات والبورجوازيات الاخرى . انها امتيازات طائفية حقا ولكنها امتيازات طبقية قبل كل شيء ، امتيازات رأس الهرم في الطائفة المارونية وقد اراد له اتفاق البورجوازيتين المارونية والسنية عام ١٩٤٣ ان يحتكر رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش والحصة الاكبر في المجلس النيابي . ولقد اعطيت الاولى تلك الامتيازات بالضبط لما تمثله في صلب النظام اللبناني ونحو حماية ذلك النظام من الحقد المقدس لكل الكادحين في طول الساحة اللبنانية وعرضها . **فماذا تمثل البورجوازية المارونية في النظام اللبناني ؟**

في الوقت الذي نلاحظ فيه الظروف الملائمة للبورجوازية هذه التي كانت في اساس اقرار الدستور غير المكتوب ـ الميثاق الوطني ـ الذي اولاها جملة الامتيازات المشار اليها ، ومن بين تلك الظروف الحضور العميق للانتداب الفرنسي والوزن الذاتي للبورجوازية المارونية الذي كان وما يزال ارجح نسبيا من وزن شقيقتها المسلمة ، لا بد ان نرى الى اسباب اخرى سهلت سبيل تسوية

عام ١٩٤٣ واقنعت هذه الاخيرة فيما بعد بأن تستمر في طي جناحها الى هذا الحد او ذاك لصالح اختها البكر ، المؤهلة اكثر منها للعب دور القيادة الشاملة، دور الدرع الحصين حول الجسم الهش للبورجوازية اللبنانية ودور رأس الحربة في مواجهة اعداء نظامها . تلك الاسباب هي التالية :

اولا : عراقة الاخت الكبرى تلك في العلاقة بالحاضرة الاستعمارية وقدرتها بالتالي على توظيف تلك العلاقة ، بالنيابة عن البورجوازية اللبنانية ككل ، لصالح تكثيف النهب الامبريالي للداخل العربي ، مع ما يرافق ذلك من مكاسب لتلك البورجوازية هي حصتها من عملية النهب المشار اليها .

ثانيا : قدرتها الخاصة على توظيف العامل الطائفي اجمالا لخدمة استمرار النظام البورجوازي اللبناني ، من خلال اعتمادها جملة من الترسبات التاريخية الاجتماعية والثقافية والنفسية التي ما تزال قادرة على حفز مخاوف الجمهور الماروني من الاضطهاد والقمع والاحتواء والاذلال ، هذه القدرة المستمرة باستمرار قيادة البورجوازية المذكورة للبلاد ، وعلى وجه الاخص للجماهير المارونية تحديدا والمسيحية بصورة عامة ، طالما لم تتبلور قيادة ثورية حقا تتمكن من استقطاب مشاعر وافكار وحاجات الجماهير اللبنانية الواسعة ومن ضمنها الجماهير المارونية الكادحة .

ان حاجة البورجوازية تلك الى هذا الضابط ، صمّام امان النظام البورجوازي اللبناني ، تصبح اكثر فاكثر حدة في الظروف الصعبة ، ولا سيما ظروف الانفجار الاجتماعي والوطني ، كما شهدتها الفترات الحاسمة في تاريخ النظام المذكور ، ومن بينها فترة الحرب الاهلية الاخيرة التي لم تنته الى الآن ،وقد خاضت فيها البورجوازية المارونية بشراسة منقطعة النظير معركة الحياة او الموت للنظام الرأسمالي اللبناني العميل والتابع ، تلك المعركة التي كانت مقدماتها تتراكم منذ سنوات طويلة وتتفاقم ارهاصاتها يوما بعد يوم قبل ان تبدأ انفجارها الحاسم في ١٣ نيسان . ان المقدمات والارهاصات تلك كانت اتخذت منحيين متلازمين ، منحى النمو المتسارع لحركة الجماهير الكادحة اللبنانية دون تمييز بين الطوائف ، ومنحى التعاظم في وزن المقاومة الفلسطينية السياسي والعسكري فوق الساحة اللبنانية .

ففيما يخص المنحى الاول عرفت السنوات الست التي سبقت الحرب تحولات عميقة على صعيد الصعود النضالي الجماهيري اتخذت اشكالا متعددة على المستويين الوطني والطبقي وبالتلازم فيما بينهما .

فعلى المستوى الوطني تحملت الجماهير اللبنانية الكادحة عبء الدفاع النشط والفعال عن المقاومة الفلسطينية منذ دخولها الساحة اللبنانية

وصولا الى بدايات عام ١٩٧٥ ومعارك كفرشوبا التي استبسلت في القتال ضد العدو الصهيوني وانتهت الى الدمار شبه التام . ان التلاحم هذا بين الجماهير اللبنانية والمقاومة الفلسطينية كان يثير لدى قوى الرجعة الخوف والرهبة ويشعر البورجوازية اللبنانية ـ ولا سيما المارونية منها وهي في قمة الهرم وفي ذروة الاستفادة من وضع لبنان الخاص ـ ان الارض تميد من تحتها . كان ذلك يزيد من حدة طرح مسألة مشاركة لبنان في عبء التصدي النشط للعدو الصهيوني، وادخاله في دوامة **الصراع** القومي، مع ما يفترضه ذلك من ضرب لاسس الازدهار المزعوم وللارباح السهلة والسريعة التي كانت تجنيها البورجوازية المحلية في السابق .

لم يقتصر نهوض حركة الجماهير اللبنانية على الجانب الوطني بل اتخذ طابعه الطبقي اللازم نتيجة لتفاقم الاوضاع المعيشية الناجمة عن الازمات التي كانت بدأت تشهدها الرأسمالية العالمية مجددا وتنسحب على البلدان المتخلفة، كما عن الازمات الخاصة بالنظام الرأسمالي اللبناني التابع . هكذا الى جانب التظاهرات الوطنية الصدامية التي كانت شوارع المدن المختلفة مسرحا لها تعبيرا عن التضامن الفاعل مع المقاومة الفلسطينية ، كانت بيروت وصيدا وطرابلس والنبطية وغيرها تشهد مظاهرات من نمط اخر ، هي تلك التي تحرك الجماهير الكادحة والمسحوقة للمطالبة بحقوقها المهدورة، مترافقة باشكال اخرى كثيرة تعبر عن تنامي الوعي الطبقي والاجتماعي ، من الاضراب الى الاعتصام الى الاحتلال، فغيرها من المظاهر التي تنقل الصراع الى درجات جديدة تصل الى حدود التأزم فالانفجار . ان اضراب عمال غندور وما صاحبه احيانا من اشكال رفيعة للنضال، بدءا باللجان العمالية وانتهاء بالاحتلال المعملي ، ومن قمع على يد السلطة الطبقية المعادية ، والاضرابات المكثفة الاخرى التي بدأت تلجأ اليها الطبقة العاملة من اجل تعزيز قضاياها المطلبية ، رغم اصلاحية قياداتها النقابية والسياسية وانتهازيتها، لا بل خروجها احيانا عن الالتزام بالضوابط التي تفرضها عليها تلك القيادات كما حدث ابان اضراب معامل المكلس في شتاء عام ١٩٧٤ الذي كسر قرار التراجع عن الاضراب العام بمبادرة قاعدية ، بالاضافة الى انتقال ملامح النضالية العمالية الى القطاع الزراعي حيث بدأ عمال الزراعة ينظمون انفسهم والمزارعون الصغار يخوضون الصراع الى نهاياته بحيث وصل ذلك الى حد الاصطدام الدموي بالسلطة ، عدا عن النضالات المتواصلة المحتدمة التي كانت تعيشها الحركة الطلابية من اجل جامعة وطنية ونظام تربوي وطني ، كل ذلك كان يضع لبنان حقا على طريق الثورة الاجتماعية بأبهى تجلياتها ، لا على جادة الاقتتال الطائفي الذي انخرط فيه فيما بعد وما زال تحت كابوسه الخانق الى الان . يصبح ذلك اكثر وضوحا اذا اخذنا بالاعتبار التحولات العميقة التي كانت بدأت تشهدها المناطق المسيحية والتي شقت طريقها حتى الى عقر دار المؤسسة الكهنوتية. تجلى ذلك على الاخص في مواقف كبار رجال الدين الارثوذكس ضد النظام الطائفي ومع عروبة لبنان ، مرورا بالتمخضات التي كانت تشهدها طائفة الروم الكاثوليك

لا سيما بالاسهام الكبير للمطران حداد والحركة الاجتماعية ومجلة آفاق ، وصولا الى تجمع المسيحيين الملتزمين وبروز العديد من الرموز الكنسية داخل الطائفة المارونية اخذت ترتبط اكثر فاكثر بقضايا الكادحين والمسحوقين ، عدا نمو التيارات اليسارية والوطنية عموما في معاقل الرجعية المارونية مما كان يبشر حقا بتغييرات عميقة ليست في صالح استمرار النظام القائم .

ان ذلك كله ، بالاضافة الى التراجع المشهود لا في مستوى معيشة العمال والفلاحين وحسب ، بل كذلك البورجوازيتين الوسطى والصغيرة وهما الركيزة الاساسية لمجتمع الخدمات ، وما يرافق ذلك من احتدام النضالات الاجتماعية، كان يحشر البورجوازية اللبنانية في زاوية لا تحسد عليها ويدفعها دفعا الى خوض معركة الحفاظ على مواقعها مهما كلفها ذلك ، حتى ولو ادى لتدمير لبنان وتمزيقه شر تمزيق . اما فيما يخص المنحى الاخر المتعلق بتنامي وزن المقاومة العسكري والسياسي، فقد عرف مدا وجزرا مستمرين وصلا بها في ايار ١٩٧٣ الى الصدام الدامي مع النظام اللبناني . الا ان البورجوازية اللبنانية لم تستطع ان تصفي حساباتها معها في تلك الجولة بل اضطرت للتراجع عن مخططها التصفوي وان مؤقتا ، في الوقت الذي سمح ذلك للمقاومة بتعميق صلاتها بالجماهير اللبنانية ونسج علاقات امتن معها . وقد ساعدها انتصارها النسبي آنذاك وتنصل النظام اللبناني من مسؤولية حمايتها في وجه عمليات العمق التي كانت تضطلع بها اسرائيل على تكثيف تسليحها ليس في القواعد وحسب بل كذلك داخل المخيمات. تلازم ذلك مع بعض الانتصارات السياسية على الصعيدين العربي والعالمي بعد حرب تشرين سواء بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني ، او بقبول المنظمة في الاجهزة الدولية ومشاركتها في اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة والهيئات الاخرى كعضو مراقب . اقترن ايضا بتصاعد المقاومة في الارض المحتلة وبالتعبئة السياسية للجماهير الفلسطينية، ليس فقط في الضفة والقطاع ، بل كذلك في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ .

تضاف الى ذلك كله ظاهرة بالغة الاهمية كانت بدأت تقلق لا النظام اللبناني وحسب ، بل كذلك الانظمة العربية عموما ، ولا سيما تلك المعنية مباشرة بالصراع مع اسرائيل ، وتمثلت في مدى التلاحم الذي بدأ يتعمق بين المقاومة من جهة، وحركة الجماهير اللبنانية الكادحة من جهة اخرى ، ذلك التلاحم الذي راح يتخطى ، وان نسبيا ، تلك المقولات القديمة حول عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه او تلك من الدول العربية . ان وجود الشعب الفلسطيني المسلح داخل لبنان تلازم مع تسليح اقسام لا بأس بها من الجماهير الوطنية اللبنانية، مما ادى لاخلال عميق في التوازنات السابقة ناجم عن تلك المعطيات جميعا ، والى بدء التعبير عن ذلك بمطالب تطال الصيغة اللبنانية . وقد جاءت حركة الصيادين في

مواجهة شركة بروتيين الاحتكارية ، ومشاركة مقاتلي عين الحلوة للجماهير الصيداوية في مواجهة الجيش اللبناني ، وهزيمته الجزئية ، لتذكي مخاوف البورجوازية القائدة الى درجة اعطاء الاشارة الخضراء لبدء الرد الرجعي المعاكس والايذان بافتتاح الحرب الاهلية. ان التدخلات الدموية المتلاحقة لقوى السلطة في مواجهة المقاومة من جهة ونحو وقف التحركات الاجتماعية للعمال والفلاحين والطلبة من جهة اخرى ، لكن دون جدوى ، وصلت بها الى اعلان افلاس السلطة تلك وادواتها القمعية المختلفة . غير ان ما عجزت عن الاضطلاع به البورجوازية اللبنانية مجتمعة ، تقدم هذه المرة لمحاولة انجازه جناحها الماروني عن طريق احتياطيه من احزاب وميليشيات جرى اعدادها لتلك المهمة طيلة اعوام . الا انه كان واضحا ان تلك الاحزاب ، بقواها الذاتية ، وحتى نيسان ١٩٧٥ ، كانت عاجزة هي الاخرى عن استيفاء شروط معركة ناجحة ، او على الاقل متوازنة ، في مواجهة المقاومة الفلسطينية وحركة الجماهير اللبنانية . ولقد كانت التعبئة الطائفية والعمل على فرض الشكل الطائفي على الصراع ، هي الوسيلة الوحيدة المتبقية في جعبتها من اجل الالتفاف على التناقض الاساسي داخل الساحة اللبنانية ، وحرف المعركة عن جوهرها الاصلي ، ونقلها من حلبتها الوطنية والطبقية حيث تصعب عليها الحركة وتفتقد المادة القتالية الكافية ، الى الحلبة الطائفية ، حيث تمسك بأوراق كثيرة ، داخلية وخارجية ، وتضمن القدرة على استقطاب جمهور واسع يشكل اذ ذاك وقودا مطواعا لمدافعها ، وعربة مسلسة القياد على طريق اهدافها ومصالحها . كان ذلك هو الضمان الوحيد لافراغ مناطق انتشارها الاساسية من القوى الوطنية والتقدمية ولتأمين التماسك الجماهيري حول مشاريعها . ولقد كانت المذابح الطائفية التي بادرت اليها في مناطق سيطرتها ، وحواجز الخطف والقتل على الهوية التي اعتمدتها ، وسائل ناجحة من اجل استثارة ردود فعل مشابهة في المعسكر المقابل توظفها ، حتى ولو لم تكن بحجم جرائمها في غسل دماغ الجماهير المارونية الواسعة ، وفي حشوها بالتعبئة الطائفية على خلفية مزيج من عقدة الذنب ومن الذعر العميق يحرك لا وعيها الجماعي المشبع بأخبار تاريخ من الاضطهاد والخوف يعود الى مرحلة الحكم العثماني وما قبلها . ان الفعل في مجال تحويل المعركة عن طابعها الاساسي ليس كافيا لتحقيق عملية التحويل تلك ، طالما لم يستطع ان يلقى الاستجابة من الطرف الاخر ، ان يحدث رد الفعل المماثل له ان لم يكن في الدرجة ، فعلى الاقل من حيث النوع . هذا ما نحا نحوه خط الحركة الوطنية الرسمية والممارسات الكثيرة التي لازمته ، سواء بدرت عن فصائل في الحركة تلك او في حركة المقاومة .

لم تكن الرجعية المارونية عازفا منفردا في حلبة التعبئة والممارسة الطائفيتين . لقد شاركتها وما تزال الحركة الوطنية اللبنانية عن طريق خطها العام ودعاياتها اليومية عبر صحفها ومجلاتها ونشراتها واذاعاتها المختلفة . فمنذ طرحت

البورجوازية الاسلامية فكرة المشاركة الطائفية اثناء احداث ايار ٧٣ ، تلقفها لقاء الاحزاب والهيئات والفئات والشخصيات الوطنية والتقدمية دون ابطاء وطرح برنامجها في المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيسه في ٧ حزيران ١٩٧٣ . وقد جاء هذا البرنامج انذارا فعليا بالانشطار الطائفي اللاحق ، حين وافقت مجموعة من التنظيمات الوطنية، بينها احزاب ومنظمات تطرح انتماءها للماركسية ـ اللينينية، على تبني برنامج الجناح المسلم في البورجوازية اللبنانية ، متجاوزة مواقع الكادحين اللبنانيين في مختلف الطوائف ، عمالا وفلاحين وبورجوازيين صغارا مفقرين ، ضاربة عرض الحائط بمصالحهم الحالية والتاريخية .

واذا كان البرنامج المرحلي للاصلاح السياسي المطروح صيف عام ١٩٧٥ تمكن من تحقيق خطوة الى الامام ، مقارنا ببرنامج المشاركة ، فقد بقي يراوح في المكان من حيث هويته الطبقية ، من حيث بقاؤه في اطار توزيع السلطة السياسية داخل البورجوازية اللبنانية بحيث يفسح في المجال امام مساواة في الفرص امام ممثليها على اختلاف طوائفهم . وهو اذا كان يشكل مطلبا جديا لقطاع من المسلمين وان ضيق ومقتصر على البورجوازيين منهم ، فقد بقي خلوا من اية مطالب قادرة على استقطاب ابسط التطلعات المباشرة في صفوف كادحي الموارنة حتى ولو من منطلق الديمقراطية البورجوازية، عن طريق تخطي مطلب الغاء الطائفية السياسية الى مطلب العلمنة الشاملة ، وذلك خوفا من « شق صفوف اوسع القوى الوطنية والمعادية للانعزالية » (★) على حد تعبير تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني الصادر في اواسط شباط ١٩٧٧ . وذلك يعني ببساطة ان الطرف المفترض انه الاكثر تقدما في الحركة الوطنية الرسمية لم يتردد في استبعاد مطلب ديمقراطي بالغ الاهمية ، كان مرشحا ان يجد تجاوبا جديا لدى كادحي الموارنة لمجرد انه يهدد التحالف مع الرجعية الاسلامية .

فاذا انتقلنا من البرنامج الى الممارسة اثناء الحرب ، لرأينا بالملموس كيف انحدرت في جوانب اساسية منها الى مواقع لا تختلف فيها ابدا عن ممارسات الرجعية المارونية ، فمن التراشق المدفعي والصاروخي الذي ينال اكثر ما ينال من المواطنين العزل ، الى الانخراط في عمليات الخطف والخطف المقابل على الهوية ، الى المشاركة في مجموعة من المعارك النموذجية في طبيعتها الطائفية الصارخة ، بدءا بمعركة الدامور ووصولا الى معركة شكا ومرتفعاتها ، ناهيك عن افساح المجال للقوى المشبوهة والموتورة للاستمرار دون عقاب في عملياتها الطائفية ضمن مناطق السيطرة الوطنية ، بحيث لم تستطع شوارع تلك المناطق ان تعتب دائما على شوارع الاشرفية وسن الفيل وفرن الشباك التي شهدت عمليات التقتيل الجماعي والسحل . ان كل ذلك كان يؤدي عمليا الى تقديم الجماهير المارونية الواسعة على طبق من ذهب للرجعية المارونية وتنظيماتها الفاشية.

(★) معركة شعب لبنان والمرحلة الجديدة لحركة التحرر الوطني العربية ، ص ٦٨ .

كان يسلم لها كليا بحق قيادة تلك الجماهير ، لا بل باحتكار تلك القيادة، بحيث شكل ذلك اساسا موضوعيا للنهاية الحزينة لحرب السنتين .

ان النهاية تلك لم تكن كافية حتى لاعادة النظر بظروفها ومسبباتها وللقيام بوقفة موضوعية لحساب الاخطاء ، على الاقل ما كان كبيرا وفاقعا بينها . فاستمرت التحليلات التي تلت الحرب امتدادا لتلك التي سبقتها وتخللتها ، لا سيما حول المسألة الطائفية . لا بل جرى تضخيم الكثير من نقاطها الخاطئة والمنحرفة . هكذا جاء تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني ، يكرس مفهوم الطائفة ـ الطبقة البريء تماما من كل ما يمت بصلة ،ولو بعيدة ، الى الماركسية ، فيرى ان الهدف الاول للانعزاليين ، الاخلال الجذري في نسبة القوى فيتكمنوا من تسلم « مقاليد الامور لفرض سيطرتهم على كل لبنان وفق اسس فاشية عنصرية تكرس الامتيازات **الطبقية الطائفية** لفئة معينة من اللبنانيين بينما تخضع الفئة الاخرى لعلاقات التبعية والسيطرة » (٤) وجاءت مذكرة الحركة الوطنية التي اعلنت في ٢٨ حزيران ـ ٧٧ من فندق بوريفاج لترى هي الاخرى ان الخطر يتمثل « بتحويل لبنان الى كيان طائفي عنصري من خلال تفكيك الوحدة اللبنانية واعادة تركيبها بشكل يؤمن سيادة اقلية طائفية على مجموع الشعب اللبناني » (٥) .

ان المشكلة بالنسبة لتقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني كما بالنسبة لمذكرة الحركة الوطنية لا تكمن في طبقة مهددة بفقد سيادتها ومصالحها الطبقية داخل مجتمع معين ، هي الطبقة البورجوازية اللبنانية التي تمثل البورجوازية المارونية رأس حربتها ، بل في طائفة يراد لها ان تخضع الطوائف الاخرى لعلاقات التبعية والسيطرة ، هي الطائفة المارونية . ليس هذا فقط ، بل ان الطائفة المذكورة تريد ان تفرض سيطرتها « وفق اسس فاشية عنصرية » .

اما البرنامج الجديد الذي تريد قيادة الحركة الوطنية ان تواجه به مشاريع « الموارنة » الخطيرة فهو عودة الى برنامج المشاركة المشهور الذي كانت تخطته الحركة صيف عام ١٩٧٥ ، حيث تطالب مذكرة بوريفاج ب :

١ ـ الاخذ بصيغة سياسية تؤمن المشاركة الديمقراطية المتوازنة في مؤسسات الحكم والتمثيل الشعبي والادارة وسائر اجهزة الدولة امام جميع الفئات اللبنانية .

٢ ـ تأمين التوازن الضروري بين السلطات التشريعية والتنفيذية

(٤) معركة شعب لبنان والمرحلة الجديدة لحركة التحرر الوطني العربية ، ص ٤٨ .

(٥) حول اسس تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي ، ص ٥ .

والقضائية ، وضمن السلطة التنفيذية نفسها » (٦) .

وفكرة التوازن هذه التي لم تنفك مذ ذاك اللازمة شبه اليومية لكتابات وطروحات وشعارات القيادة المشار اليها تعني بالضبط التساوي بين ممثلي البورجوازيتين المسيحية والاسلامية في كافة مؤسسات الدولة. ومن اجل خوض معركة التوازن هذه بنجاح طرحت المذكرة ضرورة « التقاء جميع اطراف الصف الوطني على صعيد واحد هو صعيد المواجهة المشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي وللقوى التي تحمله » (٧) . اما مقولة الصف الوطني فتعني الى جانب التنظيمات المنضوية تحت لواء المجلس السياسي المركزي التجمعات والشخصيات الاسلامية الدينية والسياسية ، كما اتضح من مقابلة اجرتها مجلة الحرية مع الاستاذ البير منصور عضو المجلس السياسي المركزي ، صيف العام الماضي . هكذا ازاء المشروع التقسيمي الطائفي الذي استشرفته المذكرة ،لم تجد افضل من مواجهته بمطالب طائفية بحتة وبجبهة يغلب عليها الطابع الطائفي . اما قضايا الكادحين اللبنانيين وقد تفاقمت بصورة خطيرة اثناء الحرب وبعدها ، هذه القضايا التي يمكن للنضال من اجلها ان يشكل اساسا سليما لبدء ضرب الانشطار الوطني القائم واعادة توحيد اللبنانيين ، فغابت تماما عن بال واضعي المذكرة نتيجة للتحالفات التي يحرصون عليها حرصا عميقا والتي تضعهم عمليا في ذيل شطر من البورجوازية اللبنانية وترهنهم بمصالح هذا الشطر وتطلعاته . هذا وقد انعكس احتدام التوجه الطائفي في خط المجلس السياسي المركزي على كافة ادبياته وتصريحات اعضائه وما يصدر عن وسائل اعلامه المختلفة ، ومن بينها صحفه ونشراته ، والصحف المقربة منه، اي كافة ادوات التعبئة الجماهيرية التي يمكن ان تلعب دورا مركزيا في تنفيس الشحن الطائفي واعادة توحيد البلاد ، او على العكس في مفاقمة الشحن ذلك وتعميق الانقسام الطائفي . ان كافة تحليلات وسائل الاعلام تلك اصبحت مشبعة بالرؤيا الطائفية ، فهي لا ترى شاردة او واردة فوق الساحة اللبنانية الا من منظار الطوائف وبمصطلحات طائفية ، وقد طغت على تلك المصطلحات كلمة المارونية وعدد واسع من صيغها واشتقاقاتها . وليس من قبيل الاطالة ايراد القليل من النماذج المعبرة في هذا المجال والتي سأقتصر في اختيارها على كتابات نشرة الوطن وجريدة السفير .

فمن بين ما تقول الاولى في عدد ١ ـ ١٠ ـ ٧٧ حول الرقابة : «فالاستنتاج في غاية الخطورة : قيادة الدولة المارونية هي التي تراقب الصحف » .

ونقرأ في عدد ٣١ـ١٢ـ٧٧ ما يلي : « والخطة الصهيونية تتطلع في الواقع

(٦) حول اسس تنظيم .. المرجع المشار اليه ص ٢٨ ـ ٢٩ .

(٧) حول اسس ... ص ٢١

الى الهيمنة على لبنان كله . وهي هيمنة لا تستدعي من اسرائيل اجتياحا عسكريا مباشرا لكل لبنان ، طالما ان « يهود الداخل » في لبنان جاهزون لارساء هذه الهيمنة » .

اما عدد ٢١ـ١ـ٧٨ فيستنتج :« وبالطبع ـ فالصيغة المطروحة لكل لبنان من قبل الجبهة هي صيغة مورنة كل لبنان » .

وفي عدد ٢٨ـ١ـ٧٨ تقول الوطن في معرض حديثها عن احمد مكي بعد تعيينه عميدا لكلية الاداب : « وصفه البستانيون بأنه ضرورة مارونية » . كما قالت في موضع آخر : « لا زالت (يعني الجبهة اللبنانية) مصرة على تنفيذ استراتيجيتها في مورنة كل لبنان واقتسام السلطة فيه على قاعدة « ما للموارنة للموارنة وحدهم ، وما للمسلمين للموارنة وللمسلمين » .

وفي عدد ١١ شباط ٧٨ : « الواضح ان الجبهة اللبنانية ترغب في تحرك مشترك ، لا يمكن ان يتم الا عبر صيغة مورنة الشيعة » . اما عدد ١٤ نيسان فيقول : « لاحظ زوار القصر خلال اليومين الاخيرين تبدلا ملحوظا في موقف الرئيس سركيس . ويرجع زوار القصر هذا التبدل الى الضغوطات المارونية التي مورست على الرئيس » .

وفي عدد ٢٩ حزيران اوردت نشرة الوطن تحت عنوان « الطائرة المختفية في اسرائيل ام في حامات » الكلام التالي : « تسرب من بعض المصادر المطلعة خبر مفاده ان الطائرة اللبنانية المفقودة يحتمل ان تكون مخطوفة الى اسرائيل ، او انها حطت في مطار حامات لغايات غير خافية على احد » . ثم تابعت : « والجدير بالذكر ان قائد الطائرة نعيم الاسطا هو ماروني من وادي شحرور » .

لم يعد يفسر شيء في لبنان الا عن طريق كلمة اصبح لها فعل السحر ، هي كلمة الموارنة وما تحتمله من صيغ . هكذا فبعد ان ادخل مارون الناسك في سلك القديسين على يد اتباعه ، هوذا يدخل في مصطلحات علم السياسة وفي كتابة التاريخ المعاصر وفهمه ، ويصبح على غرار سمسم المشهور فتاحا لكل الابواب . وبعد ان كان الشر منسوبا على الدوام الى الشيطان ، هوذا مشجب جديد تعلق عليه كل عذابات اللبنانيين من غير سلالة مارون .

اما جريدة السفير التي يقوم بتحريرها نخبة من الشباب الوطنيين ، فلا تختلف في تحليلاتها اطلاقا عن تحليلات الوطن المصابة بهاجس المورنة ، الا انها توصلت منذ مدة غير بعيدة الى التخفيف قدر الامكان من اللهاث خلف اشتقاقات اسم الناسك السوري الذي اصبح نجم المرحلة ، مكتفية من ذلك بطلسم

« المارونية السياسية » الذي يفسر لها الان كل شيء يجري في لبنان . وقد ارتاحت الى هذا الاكتشاف ارتياحا عظيما ، كما فعل الله في اليوم السابع ، الى درجة انها كلفت « مركزها للمعلومات » فكتب لها الدراسات التي نشرتها على حلقات ست واتبعتها بملحق ثم عادت فجمعتها ضمن كتاب هو الان في متناول المؤمنين المتشوقين لفهم مشاكل العباد في هذا الوطن المسكين .

المهم ان الكتاب يوضح لنا قصة السيطرة المارونية الشريرة على البلاد جمعاء محدثا ايانا عما يسميه الثورة المارونية التي انطلقت على حد علمه من انتخابات عام ٦٨ وادت الى « تجمع الموارنة وراء الحلف الثلاثي » . الا ان كتبة الدراسات هذه لاحظوا ان ثمة موارنة فقراء في الشمال والبقاع ، لكن لم يعص عليهم ان يحلوا الاشكال الناجم عن ذلك الاكتشاف بقولهم : « فموارنة الشمال هم في الحقيقة مسلمو الموارنة ، من ناحية الغبن العمراني والاقتصادي والاجتماعي المرافق للغبن السياسي بالتأكيد » . ولم يكتفوا بهذا الاستنتاج الذي يهربون عبره سحريا من ورطة وجود موارنة فقراء ، رغم تأكيدات الاستاذ طرابلسي حول « قنوات العمالة وتوزيع المداخيل » ، بل انطلقوا من ذلك بكل ثقة ورباطة جأش لا ليروا ضرورة التحالف مع اولئك الموارنة والدفاع عن مصالحهم بالتضامن والتكافل مع مصالح اندادهم في الطوائف الاخرى ، بل للتحذير منهم لانهم ، حسب التحليل المتماسك الذي نحن بصدده ، لا يصلحون الا « لبناء الجيش الذي هو العامود الفقري للنظام » ولولاهم « لاستحالت عملية اقامة جيش ذي طابع طائفي » . اكثر من ذلك فالحرب الاخيرة حسب نخبة مفكري السفير « شاهد على حاجة المارونية السياسية الى الفقر الماروني واعتمادها العضوي عليه » . والنخبة تلك تضيف بشفقة وسخرية متعالية : « بارك الله في الفقر الماروني فهو وحده الذي يقاتل تحت لواء الجبهة اللبنانية » . ثم تضيف : « والفقر الماروني ضروري للماروني السياسي ، لا لاغراض الحرب فقط ، بل ايضا وخصوصا لاشاعة الايديولوجية المارونية نفسها » .

هكذا يمكن ان نستنتج مع اصحاب الحلقات الست والملحق ان الموارنة شر كلهم ، وشر ما فيهم فقراؤهم ، لانهم اولا جيش « المارونية السياسية » وبالتالي المرتع الخصب لخرافتها . اما ان يكونوا على العكس مجالا رحبا للاستقطاب الوطني ، وللتعبئة السياسية المركزة تحت لواء الافكار والشعارات المتقدمة ، كما تعلمنا تجارب الشعوب بحيث يمكن تحويلهم حقا الى جيش صلب وعنيد في معسكر التقدم ، وفي مواجهة الجبهة اللبنانية بالذات وكافة البورجوازيين والرجعيين من مختلف الطوائف فهذا ما لا يريده مفكرو السفير ولا قادة الحركة الوطنية ، لانهم ليسوا في الاساس ضد البورجوازية ولا ضد الرجعية . ولكونهم ليسوا كذلك ، فلا كلمة واحدة في ادبياتهم يشتم منها ذلك . حتى انهم لا يجرأون على تسمية الرجعية المارونية باسمها ، بل اخترعوا لها لقبا حصريا لا لون له ولا رائحة ولا طعم ، لقب الانعزالية الفريد الذي

ليس فيه ما يمكن ان يثير حذر الحلفاء في معسكر الرجعية الاسلامية او الرجعيات العربية المختلفة . والاخطر ، ان اللقب هذا لم يعد يعني الرجعية المارونية حصرا بل اصبح يطلق على الموارنة اجمعين ، كما لو كانوا جسما متماسكا غير قابل للاختراق . ولقد كان بالامكان ان يبلع المرء هذا الواقع المحزن لو انه لم يكن بين المسؤولين عنه ، لا بل في مقدمتهم ، قوى تتحدث عن الاسترشاد بالماركسية اللينينية ، وعن التطبيق الخلاق لمنهجها الثوري .

حقا ، ان جريمة نكراء تقترف بحق اليسار والماركسية ، وفي وضح النهار، جريمة نكراء بحق صراع الطبقات ، وابعد من ذلك ، بحق عمال لبنان وفلاحيه من النهر الكبير الى الناقورة . انها لمؤامرة ناجحة حتى الان لتخليف الوعي الطبقي في هذا البلد البائس الذي كانت كل الارهاصات الاجتماعية التي سبقت الحرب تعده لانفجار طبقي رائع لو تسنت القيادة القادرة على توظيف الحقد الدفين في نفوس الاغلبية الساحقة من ابنائه على السلطة البورجوازية التابعة المسؤولة عن بؤسهم والتفاقم المتواصل في اوضاعهم .

يبقى ان نقول ان الموقف من الموارنة ككتلة بشرية متنافرة ، يراد لها ان تكون جسما متماسكا صلبا ، ليس مفصولا عن خلفياته المرتبطة في الاصل بخلفيات الخط السياسي الذي يواجه خط الرجعية المارونية ، ويمكن اختصار تلك الخلفيات بالامور التالية :

١ ـ خط الارتباط الذيلي بالبورجوازية اجمالا ، وبالبورجوازية الاسلامية على وجه الخصوص بعيدا عن اي موقف مستقل يمثل مواقع الطبقات المسحوقة والمضطهدة . هذا الخط لم يؤد بالحركة الوطنية الى الاحتقار العملي للكادحين عموما وللجماهير المارونية الواسعة على وجه التحديد ، والى وضع هذه الاخيرة امام خيار وحيد وتسليمها بكل برودة اعصاب لقيادة الرجعية المارونية وحسب ، بل كذلك الى النظر لتلك الرجعية كالممثلة الشرعية الوحيدة لتلك الجماهير ، فالتهافت على التفاهم معها والجلوس اليها منذ تجربة هيئة الحوار المشهورة خريف عام ١٩٧٥ وحتى الازمة الوزارية في الربيع الماضي .

٢ ـ الانطلاق من نوع من القطرية الخانقة التي تقطع لبنان عن مشكلات الوطن العربي ككل ولا ترى حساسية مسألة الاقليات الطائفية والقومية على المستوى العربي الشامل ، وضرورة التعامل معها من منطلق ثوري بما يمكن من خرط كادحي تلك الاقليات ايجابيا في قضايا مجتمعاتنا وانتزاع اوراق خطيرة من يد الاعداء الامبرياليين والصهاينة والرجعيين . انها لمفارقة مخزية ان تتم الاستجابة للتوريط الطائفي والمشاركة في صب الزيت على نار التعبئة الطائفية ، في الوقت ذاته الذي يجري التشديد فيه على وجود مؤامرة صهيونية لتجزئة الوطن العربي من منطلق التمايز الطائفي والقومي .

٣ ـ الموقف المنحرف الذي يقفه الاصلاحيون من قضية الثورة ، والذي يوزع هذه الاخيرة على مراحل يفصل فيما بينها سور الصين ، بدل رؤية التراكب والتداخل بين مهامها المختلفة ، سواء كانت ذات طابع ديمقراطي وطني او ذات طابع اشتراكي . ان الحديث عن مرحلة وطنية ديمقراطية متمايزة ومنفصلة تماما عما بعدها ادى بالقوى المفترض انها الاكثر تقدما داخل الحركة الوطنية ، ليس فقط الى اسلاس القياد للبورجوازية الاسلامية ورفع شعاراتها وحمل خطها بكل اعتزاز ، بل كذلك الى النكوص المتواصل والتراجع من برنامج اقل تخلفا الى اخر اكثر تخلفا باسم المرحلية وضروراتها المزعومة ، كما حصل حين جرى الانتقال من البرنامج الاصلاحي لصيف ١٩٧٥ الى برنامج التوازن الطائفي في مذكرة بوريفاج .

ذلك كله يضعنا مجددا امام الازمة المركزية لحركة الجماهير الشعبية في لبنان ، ازمة القيادة . والقيادة هنا هي قبل كل شيء الخلفية الفكرية التي ترشد الخط العام ، وبالتالي الخط السياسي الذي يحدد البرنامج والمهمات ، ومن ثم الممارسة اليومية التي تضع البرنامج هذا موضع التطبيق . يتلازم ذلك مع الفهم الدقيق لمسألة التحالف ومهامه ، وقيادة ذلك التحالف . ان اي تحالف وطني تقوده البورجوازية ، سواء كانت بورجوازية البلاد كلها ، او ايا من جناحيها، هو خيانة جذرية لكل قضايا التقدم والوطنية ، وبالاخص لقضايا الجماهير الشعبية المسحوقة من مختلف الطوائف . خيانة صفيقة للامكانات التاريخية التي توفرت لنهوض حركة الجماهير في السنوات التي سبقت الحرب مباشرة والتي كان يمكن لو تسنى للتعامل معها قيادة عمالية ثورية ان تغير لا وجه لبنان وحسب ، بل وجه الوطن العربي بمجمله . وهي خيانة مسؤولة قبل غيرها عن الشرخ العميق الذي احدثته الحرب الاخيرة وما تلاها في صفوف اللبنانيين ، ولا سيما في صفوف الجماهير الشعبية البائسة والمستضعفة ، لان البورجوازية قادرة في كل وقت على توحيد صفوفها ، وهي فاعلة حقا كما تظهر لنا وثيقة الـ ٧٤ نائبا في ٢٧ نيسان الماضي . ان الخيانة تلك مسؤول اساسي عن التقسيم الفعلي فوق الساحة اللبنانية ، تماما كما تسأل عن ذلك عصابات الجبهة اللبنانية . ان ايا من الطرفين لم يثبت ابدا انه ام الولد ، وجريمة الذبح تشارك فيها الضرتان .

اما التحالف الذي يتطلع اليه شعبنا ، الذي تتناهش جسده بورجوازيتاه، ويحرم من الخيار بين الثورة المضادة والثورة ، فهو ذلك الذي سيقوده ثوريون جذريون يحشدون الى جانبهم كافة القوى الديمقراطية والوطنية الحقيقية على طريق تحقيق العلمنة الشاملة كالحد الادنى المقبول، رغم مزاعم كتبة « المارونية السياسية » الذين لم يجدوا في المطلب المذكور سوى « وسيلة افساد بين الخصوم المعادين لها (اي المارونية السياسية) ووسيلة تعقيد لمثقفي البيئات الاسلامية والعربية ، واستكبار عند مثقفي الموارنة والمسيحيين بشكل عام » .

في كل حال نحـن مع الافساد بين الخصوم المذكورين ، مع الفصل بيـن القوى الوطنية من جهة والرجعية الاسلامية من جهة اخرى ، لانه لن يمكن ضرب الرجعية المارونيـة الا عندمـا توجه النيران في الوقت ذاته ضدها وضد شقيقتها وصديقتها الحميمة جدا ، الرجعية الاسلامية ، عندمـا تنزل عدالة شعبنا ببيار الجميل وصائب سلام ، بكميل شمعون وكامل الاسعد ، ببطرس الخوري ورفيق غندور في الوقت ذاته . في كل حال ، ان مطلب العلمنـة وغيره من المطالـب الديمقراطيـة هي مهمة التحالف ، اما الثوريون الجذريون فيعرفون كيف يمضون فـي آن معـا في خطهم المستقل، خط اسقاط السلطـة البورجوازية ككـل، وانضاج سلطـة العمال والفلاحيـن من اشقاء ورده بطرس ابراهيم وادوار غنيمة، ومن اخوة وابناء يوسف العطار وفاطمـة الخواجا ونعيم درويش وحسن الحايك. عندذلك لا يعـود الاقتتال الطائفي قدر لبنان ، ويصبح القتال القادم ذلك الذي سيضع فقراء الموارنـة والشيعـة وبقية الطوائف في الخندق الواحد بمواجهـة اعدائهم الطبقيين ، اكانوا بطارسة او محمدات . عند ذلك لا يعـود لاحـد مـن الناس ان يفرض بشير الجميل وسعد الحداد وداني شمعون قادة على احفـاد طانيـوس شاهيـن .